المالية العامة المحلية

يتمحور التنظيم المحلي حول ثلاثة أشكال من الجماعات الترابية وهي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. وتعتبر هذه الوحدات الترابية من أشخاص القانون العام وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، كما تنتخب أجهزتها التقريرية بطريقة ديمقراطية. وقد أسندت إليها مجموعة من الاختصاصات تهم أساسا المرفق العام المحلي.

وقد ميز الميثاق الجماعي لسنة 2002 بين نوعين من الاختصاصات الموكولة إلى الجماعات الترابية : اختصاصات ذاتية تهم بالخصوص الخدمات العامة المحلية الأساسية واختصاصات تحولها الدولة لهذه الجماعات، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، خصوصا ما يتعلق ببناء وصيانة المدارس ومراكز التكوين المهني ومراكز الصحة.

ويؤطر التنظيم المالي للجماعات الترابية ومجموعاتها القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.02 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) وتنظم المحاسبة العمومية لهذه الجماعات بالمرسوم رقم 441-09-2 الصادر بتاريخ 3 يناير 2010 المتعلق بسن نظام لمحاسبة الجماعات الترابية ومجموعاتها الذي يحدد قواعد تنفيذ عمليات المداخيل والنفقات وعمليات الخزينة، إضافة إلى القواعد المتعلقة بالميزانية والمحاسبة والمراقبة.

وتخضع الجماعات الترابية، كما هو الشأن بالنسبة للدولة، لقواعد مشتركة في إعداد الميزانيات، وذلك وفقا لأربعة مبادئ. ويتعلق الأمر بمبدأ السنوية الذي يقضي بأن الميزانية تهم سنة مالية توافق السنة المدنية؛ ومبدأ الشمولية الذي يفيد بعدم جواز تخصيص موارد لنفقات محددة وعدم إجراء المقاصة بين المداخيل والنفقات؛ ومبدأ الوحدة حيث تدرج بالميزانية جميع التحملات والموارد؛ ثم مبدأ التوازن الذي يقضي بالمطابقة بين الموارد والنفقات المدرجة في الميزانية.

وتشتمل ميزانية الجماعة الترابية على جزئين: جزء يتعلق بالتسيير وجزء خاص بالاستثمار. وتدرج في الجزء الأول عمليات التسيير سواء من حيث الموارد أو النفقات بينما يتعلق الجزء الثاني بعمليات الاستثمار ويشمل جميع الموارد المرصدة للتجهيز. ويجب أن تكون الميزانية متوازنة في جزئيها. وإذا ظهر فائض تقديري في الجزء الأول، وجب رصده بالجزء الثاني. غير أنه لا يجوز استعمال مداخيل الجزء الثاني في مقابل نفقات الجزء الأول. ويمكن أن تشمل الميزانية حسابات خصوصية وميزانيات ملحقة.

وتخضع أعمال الجماعات الترابية للمراقبة القبلية للدولة. وفي هذا الصدد، تخضع جميع القرارات المالية وتلك المتعلقة بتنفيذ الميزانية لمسطرة المصادقة من طرف سلطة الوصاية. وبصفة عامة، تخضع مالية الجماعات الترابية للأشكال الرقابية التالية:

- مراقبة مالية قبلية يمارسها المحاسب العمومي، تجسيدا لمبدأ الفصل بين مهام الآمر بالصرف ومهام المحاسب العمومي؛
- مراقبة إدارية ومالية تمارسها المفتشيات العامة لوزارتي المالية والداخلية؛
- مراقبة قضائية بعدية تتولاها المجالس الجهوية للحسابات.

أهم المعطيات الرقمية المتعلقة بمالية الجماعات الترابية

- **بلغت مداخيل الجماعات الترابية 31,9 مليار درهم خلال سنة 2014، مقابل 31,8 مليار درهم سنة 2013. وتتوزع مداخيل 2014 كالتالي :**
  - موارد منقولة بمبلغ 20,1 مليار درهم، منها 17,8 مليار درهم من عائدت الضريبة على القيمة المضافة، أي بنسبة 89 %؛
  - موارد ذاتية مسيرة من طرف الجماعات الترابية بمبلغ 6,9 مليار درهم؛
  - موارد جبائية مسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية بمبلغ 4,9 مليار درهم.

- **سجلت النفقات العادية للجماعات الترابية 20,8 مليار درهم خلال السنة المالية 2014، مقابل 19,9 مليار درهم خلال السنة المالية 2013. و تتوزع نفقات 2014 كالتالي :**
  - نفقات الموظفين بمبلغ 11 مليار درهم؛
  - مختلف الأملاك والخدمات بمبلغ 8,9 مليار درهم؛
  - الفائدة على الدين بمبلغ 0,9 مليار درهم.

- **سجلت نفقات الاستثمار 10,8 مليار درهم خلال السنة المالية 2014، مقابل 10,9 مليار درهم سنة 2013.**

أولا. تطور المالية المحلية

1. معطيات عامة

أسفر تنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014 عن تحقيق الإنجازات التالية :

موارد وتحملات الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

الموارد والتحملات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1 - المداخيل	**25 642**	**27 370**	**29 149**	**28 746**	**31 796**	**31 911**
1.1- الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية	5 045	5 755	5 819	6284	6 986	6 901
الرسوم المحلية والوجيبات المختلفة	2 648	3 140	3056	3392	3 903	3 554
عوائد الخدمات	688	781	789	775	849	1 977
عوائد الأملاك	1 709	1 834	1 974	2 117	2 234	1 370
2.1- الموارد المسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية	4 058	4 668	4 621	4 690	5 929	4 917
الرسم المهني	1 521	1 638	1 711	1 787	2 227	1 984
رسم السكن	266	353	270	254	375	248
رسم الخدمات الجماعية	2 271	2 677	2 640	2 649	3 327	2 685
3.1- الموارد المنقولة	16 539	16 947	18 709	17 772	18 881	20 093
الحصة في عائد الضريبة على القيمة المضافة	15 291	15 774	17 343	15 871	16 902	17 800
حصة الجهة في عائد الضريبة على الدخل والشركات	660	494	581	713	733	757
أموال المساعدة	588	679	785	1 188	1 246	1 536
2 - النفقات العادية	**14 293**	**15 527**	**17 664**	**18 249**	**19 900**	**20 837**
1.2 - الأملاك والخدمات	13 804	14 895	16 950	17 462	19 055	19 936
الموظفون	8288	8 629	10 020	10 328	10 951	11 018
مختلف الأملاك والخدمات	5 516	6 266	6 930	7 134	8 104	8 919
2.2 - الفائدة على الدين	489	632	714	787	845	901
3 - الرصيد العادي (1-2)	**11 349**	**11 843**	**11 485**	**10 497**	**11 896**	**11 074**
4 - رصيد الميزانيات الملحقة	**27**	**-5**	**28**	**38**	**30**	**10**
5 - رصيد الحسابات الخصوصية	**1 824**	**1 652**	**2 160**	**2 641**	**3 091**	**4 017**
6 - إجمالي رصيد ميزانية التسيير والميزانيات الملحقة والحسابات الخصوصية (3+4+5)	**13 200**	**13 490**	**13 673**	**13 176**	**15 017**	**15 101**
7 - الاستعمالات	**10 750**	**10 441**	**11 592**	**12 708**	**11 884**	**11 698**
1.7 - الاستثمار	9 812	9 611	10 739	11 835	10 970	10 790
2.7 - اداء أصل الدين	938	830	853	873	914	908
8 - الموارد	**15 048**	**15 419**	**15 408**	**15 240**	**16 715**	**16 728**
1.8 - الرصيد الاجمالي	13 200	13 490	13 673	13 176	15 017	15 101
2.8 - مداخيل القروض	1 848	1 929	1 735	2 064	1 698	1 627
9 - الفائض الإجمالي (8-7)	**4 298**	**4 978**	**3 816**	**2 532**	**4 831**	**5 030**

المصدر: وزارة المالية

بلغت مداخيل الجماعات الترابية 31,9 مليار درهم دون احتساب القروض برسم السنة المالية 2014، مقابل 31,8 و28,7 مليار درهم على التوالي خلال سنتي 2013 و 2012.

وتغطي هذه المداخيل مجموع نفقات التسيير وجزء من نفقات الاستثمار بفضل الفائض "الرصيد العادي" الذي بلغ 11 مليار درهم خلال سنة 2014، مقابل 11,9 مليار درهم خلال سنة 2013.

في حين عرف الاستثمار استقرارا نسبيا بمبلغ يقارب 10,8 مليار درهم خلال سنتي 2013 و 2014.

ويمكن عرض البنية المالية للجماعات الترابية لسنة 2014 على الشكل التالي:

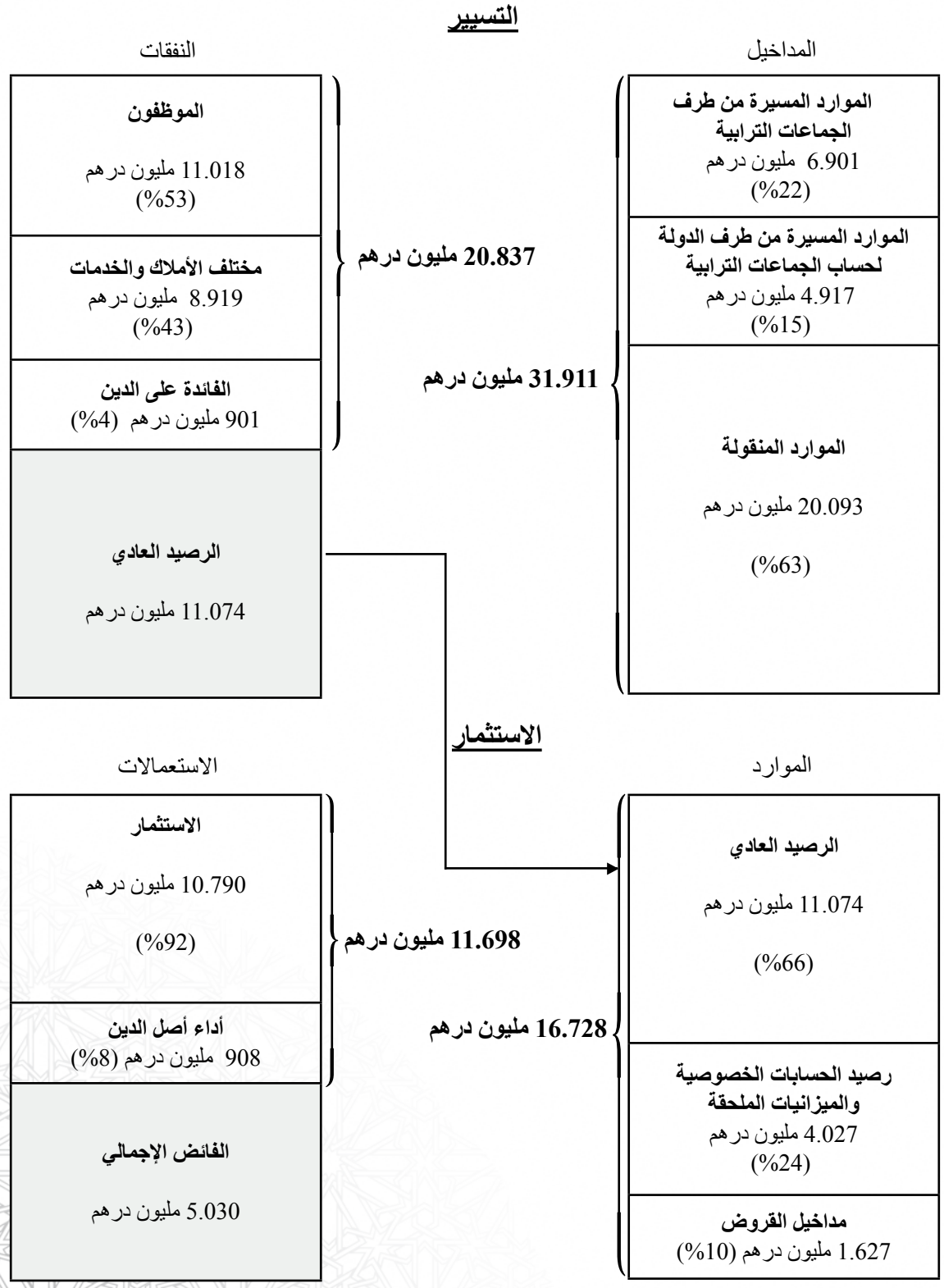

2. الحصة من الناتج الداخلي الخام

بلغت مداخيل الجماعات الترابية، برسم السنة المالية 2014، ما مجموعه 31,9 مليار درهم، أي بنسبة 3,5 % من الناتج الداخلي الخام، في حين بلغت النفقات العادية 20,8 مليار درهم، أي بنسبة 2,3% من الناتج الداخلي الخام. أما الاستثمار فلم يمثل سوى 1,2 % من الناتج الداخلي الخام بما قدره 10,8 مليار درهم.

تطور نسب موارد ونفقات الجماعات الترابية مقارنة بالناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2009-2014

المداخيل والنفقات	القيمة/النسبة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
موارد الجماعات الترابية	القيمة بمليون درهم	25 642	27 370	29 149	28 746	31 796	31 911
	بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي الخام	%3,50	%3,58	%3,63	%3,47	%3,64	%3,45
النفقات العادية للجماعات الترابية	القيمة بمليون درهم	14 293	15 527	17 664	18 249	19 900	20 837
	بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي الخام	%1,95	%2,03	%2,20	%2,20	%2,28	%2,25
الاستثمار في الجماعات الترابية	القيمة بمليون درهم	9 812	9 611	10 739	11 835	10 970	10 790
	بالنسبة للناتج الداخلي الاجمالي الخام	%1,34	%1,26	%1,34	%1,43	%1,26	%1,17

عرفت سنة 2014 أدنى مستوى لمداخيل الجماعات الترابية ولاستثماراتها، قياسا بالناتج الداخلي الخام خلال الست سنوات الأخيرة. أما مستوى النفقات العادية قياسا بالناتج الداخلي الخام، فقد سجل تراجعا طفيفا سنة 2014 بعد المنحى التصاعدي الذي عرفه بين 2009 و 2013.

3. نفقات الجماعات الترابية

بلغ مجموع نفقات الجماعات الترابية الذي يشمل النفقات العادية ونفقات الاستثمار، دون احتساب أصل الدين، 31,6 مليار درهم برسم السنة المالية 2014 بنسبة نمو سنوي تعادل 5,6%، مقابل نمو سنوي للمداخيل نسبته 4,5% خلال الفترة 2009-2014 :

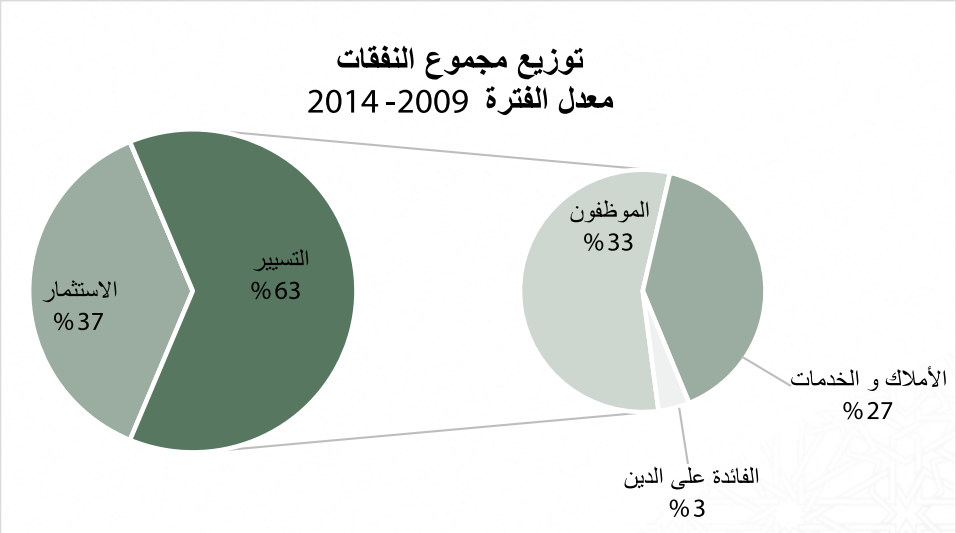

1.3. النفقات العادية

بلغت النفقات العادية للجماعات الترابية ما مجموعه 20,8 مليار درهم سنة 2014 بنسبة نمو سنوي متوسط بلغ 7,6% خلال الفترة 2009-2014. وقد عرفت نفقات الموظفين شبه استقرار بين سنتي 2013 و2014، فيما ارتفعت نفقات الأملاك والخدمات بنسبة 10,1%.

تطور النفقات العادية للجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

النفقات العادية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو السنوي المتوسط	نسبة التغيير 2014/2013
نفقات الموظفين	8 288	8 629	10 020	10 328	10 951	11 018	%5,86	%0,61
مختلف الأملاك والخدمات	5 516	6 266	6 930	7 134	8 104	8 919	%10,09	%10,06
الفائدة على الدين	489	632	714	787	845	901	%13,00	%6,63
المجموع	**14 293**	**15 527**	**17 664**	**18 249**	**19 900**	**20 837**	**%7,63**	**%4,71**

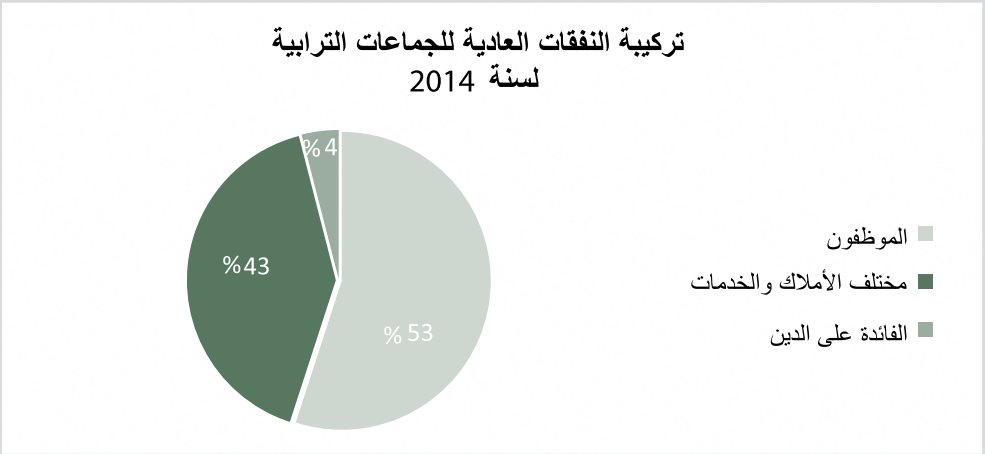

أ. نفقات الموظفين

بلغت نفقات موظفي الجماعات الترابية 11 مليار درهم سنة 2014، مقابل 10,9 مليار درهم سنة 2013، أي بما يمثل 53% من مجموع نفقات التسيير، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 33% مقارنة بالسنة المالية 2009، مما ساهم في ارتفاع نفقات التسيير.

تطور نفقات الموظفين للجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

نفقات الموظفين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو السنوي المتوسط	نسبة التغيير 2014/2013
نفقات الموظفين	8 288	8 629	10 020	10 328	10 951	11 018	%5,86	%0,61
مجموع نفقات التسيير	14 293	15 527	17 664	18 249	19 900	20 837	%7,83	%4,71
نسبة نفقات الموظفين من مجموع النفقات	%58	%56	%57	%57	%55	%53	%-1,82	%-2,00

بلغ المتوسط السنوي لكتلة الأجور خلال الفترة 2009-2014 ما قدره 9,9 مليار درهم، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 5,9%.

ب. الأملاك والخدمات الأخرى

بلغت نفقات الأملاك والخدمات الأخرى التي تشمل بالأساس المعدات وإمدادات التسيير 8,9 مليار درهم سنة 2014، بما يمثل 43% من مجموع نفقات التسيير. وبلغ المتوسط السنوي لهذه النفقات 7,1 مليار درهم خلال الفترة 2009-2014، بنسبة نمو سنوي متوسط تصل إلى 10,1%. وقد عرفت نفقات الأملاك والخدمات الأخرى ارتفاعا بنسبة 61% و 10,1% مقارنة، على التوالي، بسنتي 2009 و2013، في حين أن المداخيل العادية عرفت شبه استقرار بالنسبة لسنة 2013.

ج. فوائد الدين

بلغ المتوسط السنوي للتحملات المرتبطة بالفوائد عن الدين 728 مليون درهم، بنسبة 13% كمعدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة 2009-2014. ولم تمثل هذه التحملات سوى 2,8 % من المداخيل العادية و4% من نفقات التسيير لسنة 2014، مرتفعة بنسبة 6,6% بالمقارنة مع سنة 2013.

2.3. نفقات الاستثمار

بلغ المتوسط السنوي لنفقات الاستثمار للجماعات الترابية 10,6 مليار درهم خلال الفترة 2009-2014. فبعد التراجع الهام الذي عرفته هذه النفقات خلال 2013 بنسبة 7,3%، لم تسجل سوى انخفاضا طفيفا بنسبة 1,6% سنة 2014 بالمقارنة مع السنة التي قبلها. وتتكون هذه النفقات، أساسا، من الأشغال الجديدة والإصلاحات الكبرى والبرامج الوطنية والمشاريع المندمجة التي مثلت الجزء الأهم خلال الست سنوات الأخيرة متبوعة بالإقتناءات والإعانات.

أما حجم الاستثمارات، فقد عرف نسبة نمو سنوي متوسط تعادل 1,9% خلال الفترة 2009-2014. ومقارنة بسنة 2013، تميزت سنة 2014 بارتفاع النفقات المتعلقة بالبرامج الوطنية بنسبة 31,1%، والإقتناءات المنقولة بنسبة 5,3%، في حين تراجعت الإعانات والأشغال الجديدة والإصلاحات الكبرى على التوالي بنسبة 41,4% و 16,9%. بالمقابل عرفت المشاريع المندمجة والإقتناءات غير المنقولة ارتفاعا بلغت نسبته، على التوالي، 1,8% و2%.

تطور نفقات الاستثمار خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

نفقات الاستثمار	2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو السنوي المتوسط	نسبة التغيير 2014/2013
الأشغال الجديدة والإصلاحات الكبرى	4 161	4 046	4 540	4 679	4 098	3 405	%-3,93	%-16,91
المشاريع المندمجة	2 099	1 521	1 774	2 066	2 215	2 254	%1,44	%1,76
الإقتناءات غير المنقولة	853	610	861	977	894	912	%1,35	%2,01
البرامج الوطنية	1 750	2 012	1 659	1 861	2 303	3 020	%11,53	%31,13
الإقتناءات المنقولة	507	522	803	630	737	776	%8,89	%5,29
الإعانات	441	902	1 101	1 622	722	423	%-0,83	%-41,41
المجموع	**9 811**	**9 613**	**10 738**	**11 835**	**10 969**	**10 790**	**%1,92**	**%-1,63**

4. المداخيل العادية للجماعات الترابية

يقوم تمويل الجماعات الترابية على نظام يجمع ما بين الموارد الذاتية بما فيها الجبايات المحلية والموارد المنقولة من طرف الدولة وكذا القروض. وقد عرفت موارد الجماعات الترابية ارتفاعا ملموسا منتقلة من 25,6 مليار درهم سنة 2009 إلى 31,9 مليار درهم في 2014. ويرجع تحسن الموارد المالية للجماعات الترابية إلى تعزيز الموارد المنقولة ونمو الموارد الذاتية.

وقد عرفت مداخيل الجماعات الترابية ارتفاعا طفيفا خلال السنة المالية 2014 بنسبة 0,4%، مقارنة بالسنة المالية 2013، وذلك بفضل تحسن الموارد المنقولة بنسبة 6,4%، حيث ارتفعت إلى 20,1 مليار درهم سنة 2014، مقابل 18,9 مليار درهم سنة 2013، بينما تراجعت المداخيل المسيرة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية بنسبة 17,1%، والمداخيل المسيرة من طرف الجماعات الترابية بنسبة 1,2%. وهكذا يلاحظ تراجع ملحوظ في الموارد الذاتية للجماعات الترابية سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 تمت تغطيته بفضل ارتفاع الموارد المنقولة.

وتبقى بنية موارد الجماعات الترابية مرتهنة، بشكل أساسي، إلى الموارد المنقولة من الدولة التي ظلت تمثل في المعدل 62% من مداخيلها خلال الفترة 2009-2014، ونسبة 63% سنة 2014.

وتتشكل الموارد المنقولة من الحصة المخصصة للجماعات الترابية في عائد الضريبة على القيمة المضافة، ومن الضريبة على الشركات، ومن الضريبة على الدخل، وأيضا من أموال المساعدات الممنوحة من الدولة والمؤسسات والمنشآت العامة.

وخلال الفترة 2009-2014، سجلت المداخيل نسبة نمو سنوي متوسط قدره 4,5%، نتيجة ارتفاع الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية بنسبة 6,5% والموارد المنقولة بنسبة 4% والموارد المسيرة من طرف الدولة بنسبة 3,9%.

إلا ان الموارد المنقولة ساهمت في المقام الأول في ارتفاع المداخيل نظرا لأهمية حصتها.

تركيبة مداخيل الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

الموارد		2009	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة النمو السنوي المتوسط	نسبة التغيير 2014/2013
الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية	القيمة	5 045	5 755	5 819	6 284	6 987	6 901	%6,47	%-1,23
	بالنسبة لمجموع مداخيل الجماعات الترابية	%19,7	%21	%20	%21,9	%22	%21,6		
الموارد المسيرة من طرف الدولة لصالح الجماعات المحلية	القيمة	4 058	4 668	4 621	4 690	5 929	4 918	%3,92	%-17,05
	بالنسبة لمجموع مداخيل الجماعات الترابية	%15,8	%17,1	%15,9	%16,3	%18,7	%15,4		
الموارد المنقولة	القيمة	16 539	16 947	18 709	17 772	18 880	20 093	%3,97	%6,42
	بالنسبة لمجموع مداخيل الجماعات الترابية	%64,5	%61,9	%64,2	%61,8	%59,4	%63		
المجموع		**25 642**	**27 370**	**29 149**	**28 746**	**31 796**	**31 912**	**%4,47**	**%0,36**

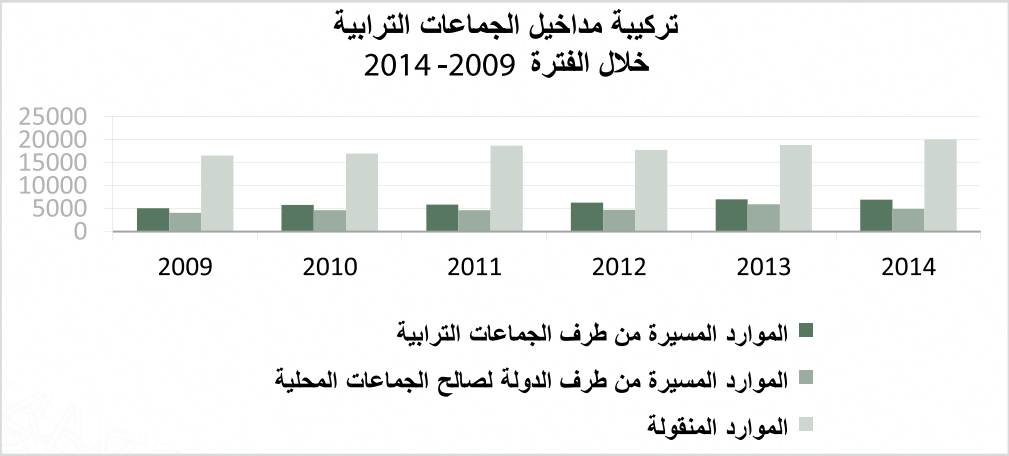

أ. الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية

بلغ مجموع الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية متوسطا سنويا قدره 6,1 مليار درهم خلال الفترة 2009-2014. وقد حققت هذه الموارد أعلى مستوى لها سنة 2013 بمبلغ يناهز 7 مليار درهم، لتظل مستقرة نسبيا سنة 2014. وتوزعت هذه المداخيل بين 51% كرسوم محلية وإتاوات مختلفة؛ و29% كعوائد الخدمات و20% كمنتوج عوائد الأملاك.

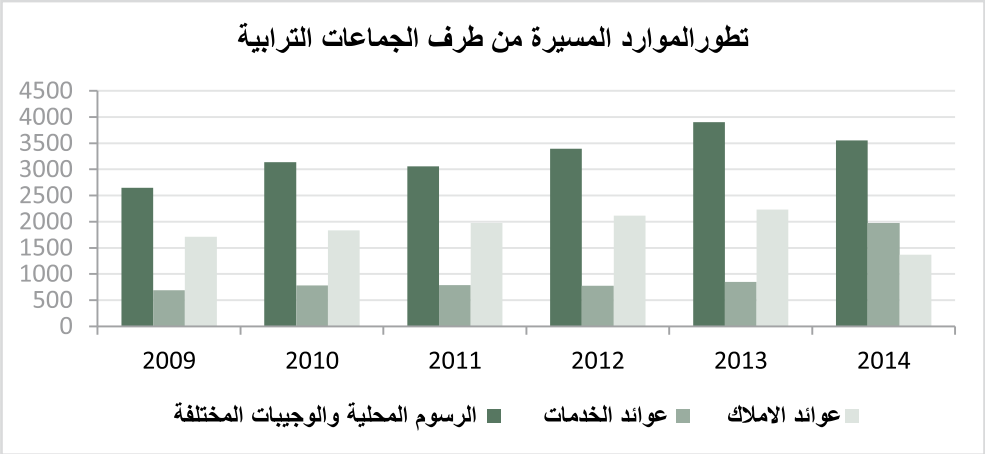

تمثل الموارد المسيرة من طرف الجماعات الترابية نسبة ضعيفة لا تتعدى 21% من مجموع مواردها خلال الفترة 2009-2014، بينما تساهم الموارد المنقولة من طرف الدولة والموارد المسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية على التوالي بنسبتي 62% و17%. وبالتالي، تظل مداخيل الجماعات الترابية معتمدة بشكل بنيوي على الموارد المنقولة.

ب. الموارد المسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية

بلغت الموارد المسيرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية 4,8 مليار درهم كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2014 ، بنسبة نمو سنوي متوسط تعادل 3,9%، لتصل إلى ذروتها سنة 2013 بمبلغ 5,9 مليار درهم. وعرفت هذه الموارد تراجعا ملحوظا بلغ 17,1% بين سنتي 2013 و2014.

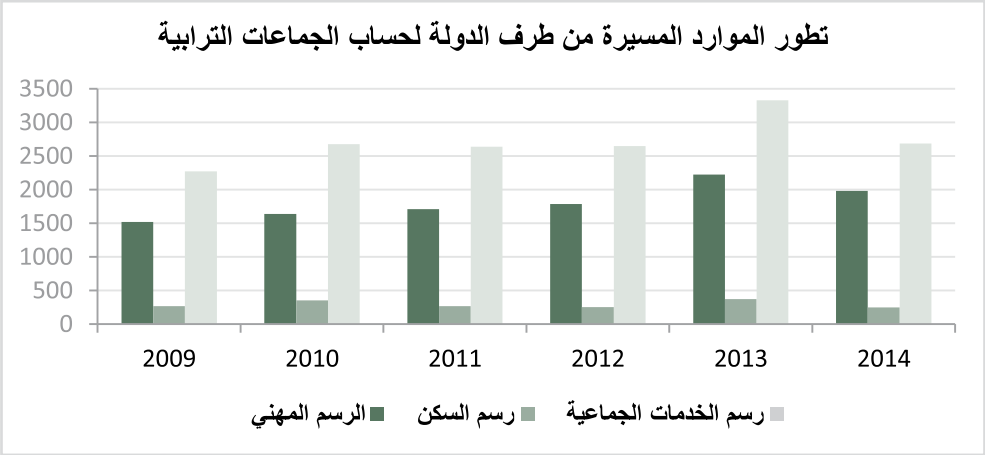

تتكون الموارد المسيرة من طرف الدولة من رسم الخدمات الجماعية والرسم المهني ورسم السكن، وتتولى إدارة الضرائب تصفية وعاء هذه الرسوم، فيما يتم تحصيلها من طرف الخزينة العامة للمملكة أساسا لحساب الجماعات الترابية.

ويشكل رسم الخدمات الجماعية المكون الأول للموارد المسيرة من طرف الدولة بحصة تفوق 56% خلال الفترة 2009-2014. ويحل الرسم المهني في الرتبة الثانية بحصة 38% من هذه الموارد. أما رسم السكن فحصته ظلت ضئيلة في حدود 6% من الموارد المسيرة من لدن الدولة خلال نفس الفترة.

ويرتبط منتوج هذه الرسوم بظروف تعبئة وعائها وخاصة عملية الإحصاء وضبط القيمة الكرائية التي تسهر عليها الإدارة العامة للضرائب. وبلغ منتوج هذه الرسوم سنة 2014، فيما يخص الجماعات الحضرية، 2 مليار درهم مقابل 2,4 مليار درهم سنة 2013، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 15%. أما بخصوص الجماعات القروية، فقد انخفض المنتوج إلى 190 مليون درهم سنة 2014 مقابل 244 مليون درهم سنة 2013 أي بتراجع يتعدى 22%.

ومقارنة بسنة 2013، تراجع منتوج الرسم على الخدمات الجماعية والرسم المهني ورسم السكن خلال سنة 2014 على التوالي ب 19% و 11% و34%.

ويأتي التراجع الملحوظ لمنتوج هذه الرسوم سنة 2014 بعد الرقم القياسي الذي سجل سنة 2013 أساسا بفضل إقبال الملزمين على أداء المتأخرات للاستفادة من الإعفاءات الاستثنائية الممنوحة التي همت الزيادات والفوائد.

ج. الموارد المنقولة

تتشكل الموارد المنقولة من حصة الجماعات الترابية في عائد الضريبة على القيمة المضافة ومن حصة الجهات من الضريبة على الشركات ومن الضريبة على الدخل وأيضا من أموال المساعدات الممنوحة.

وقد بلغت حصة منتوج الضريبة على القيمة المضافة في المتوسط السنوي خلال الفترة 2009-2014 ما يناهز 16,5 مليار درهم، أي ما يمثل 56,7% من مجموع مدا خيل هذه الجماعات. وبعد ان استقرت هذه الحصة في حوالي 15,8 مليار درهم سنة 2010، ارتفعت إلى 17,3 مليار درهم سنة 2011، ثم تراجعت بعد ذلك إلى 15,9 مليار درهم سنة 2012، أي إلى مستوى قريب من المبلغ المسجل سنة 2009، لترتفع من جديد إلى 16,9 مليار درهم سنة 2013 وإلى 17,8 مليار درهم سنة 2014.

وهكذا فإن سنة 2014 سجلت مستوى قياسيا للموارد المنقولة.

الحصة في عائد الضريبة على القيمة المضافة نسبة لمجموع المداخيل العادية للجماعات الترابية سنة 2014

وتمثل الموارد المنقولة من الضريبة على القيمة المضافة 55,8% من المداخيل العادية للجماعات الترابية سنة 2014.

5. الرصيد العادي

أسفر تنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014، بصفة مستمرة، عن تحقيق رصيد عادي إيجابي تقريبا في نفس المستوى بحوالي 11 مليار درهم، على الرغم من الزيادة التي طبعت عائد المداخيل العادية التي ارتفعت بنسبة 24% خلال المدة 2009-2014.

ويفسر استقرار الرصيد العادي بنمو النفقات العادية بنسبة 45% خلال الفترة 2009-2014، أي ما يعادل ضعف نسبة نمو المداخيل.

تطور الرصيد العادي خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد العادي	11 349	11 843	11 485	10 497	11 896	11 074
نسبة التطور	%20,27	%4,35	%-3,02	%-8,60	%13,33	%-6,91

ولولا الموارد المنقولة لكان الرصيد سلبيا.

ويتضح من الجدول أسفله أن الموارد الذاتية لا تغطي نفقات الجماعات الترابية العادية إلا بمعدل سنوي بلغ، في المتوسط، 62% خلال الفترة 2009-2014، ثم انخفض إلى 57% سنة 2014، مقابل 65% سنة 2013، مما يؤشر على تراجع الاستقلال المالي للجماعات الترابية.

تطور الرصيد العادي دون احتساب الموارد المنقولة خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

الرصيد	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الموارد الذاتية (المداخيل دون الموارد المنقولة)	9 103	10 423	10 440	10 974	12 915	11 818
النفقات العادية	14 293	15 527	17 664	18 249	19 900	20 837
نسبة التغطية	%64	%67	%59	%60	%65	%57
الرصيد دون الموارد المنقولة	-5 190	-5 104	-7 224	-7 275	-6 985	-9 019

وكما يستخلص من الرسم البياني التالي، فإن نسبة تغطية نفقات الاستثمار بالرصيد العادي تراوحت خلال الفترة 2009-2014 ما بين 89%، سنة 2012، و123% سنة 2010، فيما بلغت هذه النسبة 103% سنة 2014.

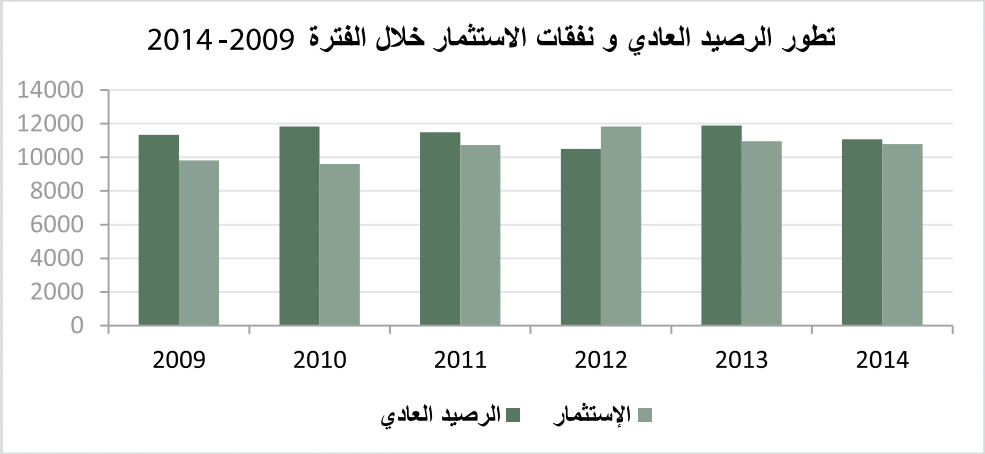

6. التحملات والموارد حسب أصناف الجماعات الترابية

أ. النفقات العادية

أنجزت الجماعات الحضرية النصيب الأكبر من النفقات العادية للجماعات الترابية بنسبة61%، مقابل 22% للجماعات القروية و15% للعمالات والاقاليم و 2% للجهات.

وقد ارتفع مجموع النفقات العادية إلى 20,8 مليار درهم سنة 2014، توزعت ما بين الجماعات الحضرية بمبلغ 12,7 مليار درهم، والجماعات القروية بمبلغ 4,9 مليار درهم، والعمالات والأقاليم بمبلغ 2,8 مليار درهم، والجهات بمبلغ 400 مليون درهم.

ومقارنة بسنة 2013، عرف تطور النفقات العادية خلال سنة 2014 المعدلات التالية :

- 3,3 +% بالنسبة للجماعات الحضرية؛
- 5,3 +% بالنسبة للجماعات القروية؛
- 9 +% بالنسبة للعمالات والاقاليم؛
- 13,8+% بالنسبة للجهات.

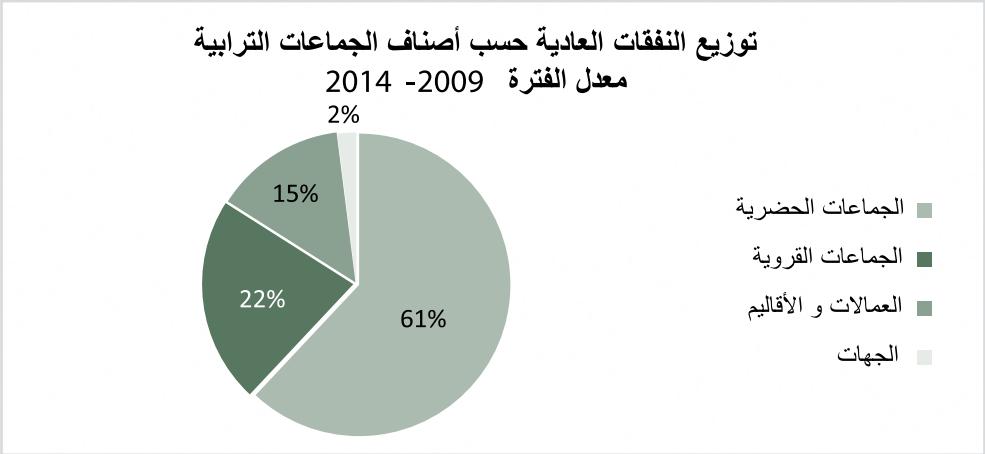

ب. المداخيل

احتلت الجماعات الحضرية، نسبة إلى مجموع مداخيل الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014، المركز الأول بنسبة 54%، متبوعة بالجماعات القروية بنسبة 24%، وبالعمالات والأقاليم بنسبة 17%، ثم الجهات بنسبة 5%.

وخلال سنة 2014، بلغت المداخيل المحصلة من طرف الجماعات الحضرية 16,7 مليار درهم، مقابل 7,3 مليار درهم للجماعات القروية، و6 مليار درهم للعمالات والأقاليم، و1,9 مليار درهم بالنسبة للجهات.

ومقارنة بسنة 2013، سجل تطور المداخيل خلال سنة 2014 المعدلات التالية:

- 3,4-% بالنسبة للجماعات الحضرية؛
- 1,6+% بالنسبة للجماعات القروية؛
- 6,9+% بالنسبة للعمالات والأقاليم؛
- 11,8+% بالنسبة للجهات.

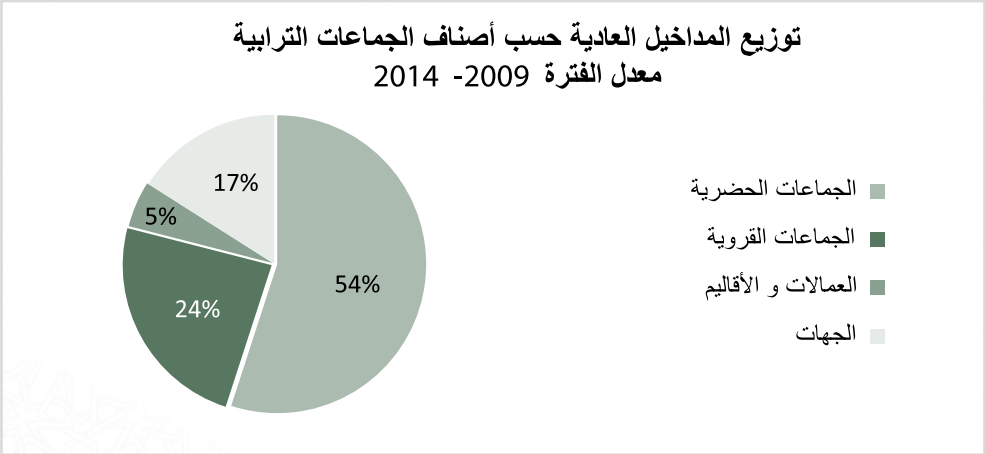

ثانيا. مؤشرات تدبير الجماعات الترابية

يستند التحليل أدناه على عرض البيانات المالية المتعلقة بميزانيات الجماعات الترابية أساسا عن السنوات المالية الممتدة ما بين 2011 إلى 2014، وفق المنهجية المعتمدة من طرف وكالات التصنيف الدولية وعلى مجموعة من المؤشرات المالية ذات الأهمية بالنظر إلى خصوصيات الجماعات الترابية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المحاسبي الحالي لا يسمح بربط التحملات والموارد بالسنة المعنية بهذه العمليات، مما لا يتيح إجراء مقارنة ذات بعد زماني ومكاني، خصوصا في حالة انتقال الموارد أو النفقات في نهاية السنة إلى السنة المالية الموالية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل غياب للبيانات المتأتية من المحاسبة العامة، فإن التحليل لن يستند على بنية الموازنة أو على التوازن المالي للجماعات المحلية من حيث الأصول والخصوم أو من حيث الالتزامات المالية خارج قائمة الموازنة.

1. فعالية تنفيذ الميزانية

يبين الجدول أسفله التوقعات والإنجازات المتعلقة بنفقات وموارد الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014 :

تطور نسبة الإنجاز لنفقات وموارد الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

السنة	المداخيل والنفقات	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز
2009	المداخيل	23 395	25 642	%110
	النفقات العادية	16 205	14 293	%88
	نفقات الاستثمار	19 566	9 812	%50
2010	المداخيل	24 501	27 370	%112
	النفقات العادية	18 447	15 527	%84
	نفقات الاستثمار	25 466	9 611	%38
2011	المداخيل	26 395	29 149	%110
	النفقات العادية	20 578	17 664	%86
	نفقات الاستثمار	27 323	10 739	%39
2012	المداخيل	26 534	28 746	%108
	النفقات العادية	20 919	18 249	%87
	نفقات الاستثمار	23 294	11 835	%51
2013	المداخيل	28 893	31 796	%110
	النفقات العادية	22 193	19 900	%90
	نفقات الاستثمار	19 335	10 969	%57
2014	المداخيل	29 323	31 911	%109
	النفقات العادية	24 922	20 837	%84
	نفقات الاستثمار	25 181	10 790	%43

تظهر مقارنة الإنجازات بالتوقعات، كما هو مبين في الجدول أعلاه، تباينا ملحوظا خلال الفترة 2009-2014، إذ فيما يتعلق بالموارد دون احتساب القروض، والتي بلغت متوسطا سنويا قدره 29 مليار درهم، فإن نسبة التنفيذ الفعلي وصلت إلى109% سنة 2014، علما أنها تراوحت بين 108% سنة 2012 و112% سنة 2010. وإذا كان هذا المعدل يبدو للوهلة الأولى مرضيا، فإنه يخفي في الواقع المنهجية الحذرة التي يتم اعتمادها لحساب توقعات الموارد، حيث تحتسب الموارد المتوقعة على أساس متوسط المداخيل المحصلة برسم السنتين الأخيرتين وكذا 9 أشهر الأولى من السنة الجارية، مما يحد من وظيفة الميزانية كأداة للتدبير موجهة نحو المستقبل.

أما بخصوص النفقات العادية التي بلغت 17,7 مليار درهم كمتوسط سنوي، فقد سجلت نسبة تنفيذها حدا أدنى قدره 84% برسم سنتي 2014 و2010 وحدا أقصى سنة 2013، بحوالي 90%.

ويعزى ارتفاع هذه النسبة، أساسا، إلى الطابع اليقيني والمحقق لتوقعات كتلة الأجور التي تمثل أكثر من 53% من مجموع النفقات العادية.

غير أنه، بخصوص نفقات الاستثمار، والتي بلغت في المتوسط 10,6 مليار درهم سنويا خلال الفترة المعنية، فقد عرف مستوى تنفيذها تراجعا مهما سنة 2014 إذ لم يتعد 43%، بعد التحسن المستمر الذي بلغ أوجه سنة 2013 بنسبة 57%.

ويمكن تفسير هذا المستوى المتواضع، أساسا، بضعف البنيات التنظيمية ونظم المعلومات التدبيرية وكذا بنقص الموارد البشرية المرصودة لمهام التخطيط وتتبع المشاريع وأيضا بالمساطر الإدارية المعقدة التي تحكم إعداد وإبرام الصفقات والعقود والمصادقة عليها.

2. أرصدة التدبير والمؤشرات المالية

تطور أرصدة التسيير للجماعات الترابية خلال الفترة 2011-2014

المبالغ بمليون درهم

رصيد التسيير	2011	2012	2013	نسبة التغيير 2013/2012	2014	نسبة التغيير 2014/2013
مداخيل التسيير	**26 941**	**26 399**	**29 312**	%11,03	**30 282**	%3,31
الجبايات	7 677	8 082	9 832	%21,65	8 471	%-13,84
التحويلات المقبوضة	17 924	16 584	17 635	%6,34	18 557	%5,23
باقي المداخيل	1 340	1 733	1 845	%6,46	3 254	%76,37
نفقات التسيير	**- 16 950**	**- 17 462**	**-19 055**	%-9,12	**-19 937**	%-4,63
الموظفين	10 020	10 328	10 951	%6,03	11 018	%0,61
مختلف الأملاك والخدمات	6 930	7 134	8 104	%13,60	8 919	%10,06
ادخار التسيير	**9 991**	**8 937**	**10 257**	%14,77	**10 345**	%0,86
المحاصيل المالية	234	230	251	%9,13	259	%3,19
التحملات المالية	- 714	- 787	-845	%-7,37	-901	%-6,63
الادخار الخام	**9 511**	**8 380**	**9 663**	%15,31	**9 703**	%0,41
عوائد الأملاك	**1 974**	**2 117**	**2 234**	%5,53	**1 370**	%-38,68
نفقات الاستثمار	**- 10 739**	**- 11 835**	**-10 970**	%7,31	**-10 790**	%1,64
رصيد الاستثمار	**- 8 765**	**- 9 718**	**-8 736**	%10,10	**-9 420**	%-7,83
الرصيد قبل المديونية	746	- 1 338	927	غير معبر	283	%-69,47
أداء أصل الدين	- 853	- 873	-914	%-4,70	-908	%0,66
الديون الجديدة	1 735	2 064	1 698	%-17,73	1 627	%-4,18
المتغير الصافي للدين	**882**	**1 191**	**784**	%-34,17	**719**	%-8,29
الرصيد المالي	**1 628**	**- 147**	**1 711**	غير معبر	**1 002**	%-41,44
الباقي من الديون	**10 640**	**11 636**	**12 420**	%6,74	**13 139**	%5,79
الموجودات المالية	**24 085**	**24 400**	**26 600**	%9,02	**28 400**	%6,77

تتشكل موارد التسيير، والتي بلغت 30 مليار درهم، برسم سنة 2014، من التحويلات الواردة من الدولة بنسبة61% ومن الموارد الجبائية بنسبة تصل إلى 28%، فيما يتشكل الباقي من موارد أخرى مختلفة، وهو ما يؤكد الاعتماد القوي للجماعات الترابية على عائدات الضريبة على القيمة المضافة.

وتتكون نفقات التسيير، والتي بلغت 19,9 مليار درهم، برسم سنة 2014، من 55% كنفقات للموظفين و45% كنفقات لشراء السلع والخدمات، وهو ما يعكس المرونة المحدودة نسبيا لنفقات التسيير بالنظر إلى ثبات كتلة الأجور.

وقد عرف ادخار التسيير الذي يعادل الفرق بين موارد ونفقات التسيير، انخفاضا من حوالي 1 مليار درهم برسم سنة 2011 إلى 8,9 مليون درهم سنة 2012، وقفز إلى 10,3 مليار درهم سنة 2013، أي بارتفاع بنسبة 14,7%، ليظل مستقرا في 10,3 مليار درهم سنة 2014، أي بارتفاع بلغ 16% مقارنة بسنة 2012، وذلك بسبب الارتفاع غير الاعتيادي لموارد التسيير سنتي 2013 و2014. ويعكس هذا المؤشر القدرة على تغطية نفقات التسيير.

أما الادخار الخام الذي يساوي ادخار التسيير مع إضافة العائدات المالية وخصم التحملات المالية، فيعبر عن قدرة الجماعات الترابية على ضمان هامش يمكنها من أداء القروض التي في ذمتها ومن تغطية جزء من استثماراتها.

وبسبب ضعف العائدات والتحملات المالية، والتي بلغت، على التوالي، 244 و812 مليون درهم في المتوسط سنويا، فإن متوسط مبلغ الادخار الخام، والذي بلغ 9,3 مليار درهم خلال الفترة 2011-2014، قد اقترب من المبلغ المتعلق بادخار التسيير والذي يقدر متوسطه السنوي بمبلغ 9,9 مليار درهم خلال نفس الفترة.

وقد بلغ رصيد الاستثمار، والذي يساوي الفرق بين نفقات الاستثمار وعائدات بيع الأملاك، 9,4 مليار درهم سنة 2014، مقابل 8,7 مليار درهم سنة 2013، أي بارتفاع بلغت نسبته 7,8%.

وهكذا، فإن الرصيد دون احتساب الديون الذي يوافق الفرق بين الادخار الخام ورصيد الاستثمار، بعد أن كان إيجابيا بنحو 746 مليون درهم سنة 2011, أصبح سلبيا بمبلغ 1,3 مليار درهم في سنة 2012. ويرجع ذلك إلى تراجع الادخار الخام بحوالي 1,1 مليار درهم، وارتفاع رصيد الاستثمار بما قدره 953 مليون درهم. لكن هذا الرصيد بلغ 927 مليون درهم سنة 2013 ثم انخفض إلى 283 مليون درهم سنة 2014، أي بتراجع بلغت نسبته 67,5% من رصيد سنة 2013.

ولقد ظل التغير الصافي للديون، والذي يساوي الفرق بين الموارد المتأتية من القروض الجديدة والمبالغ المسددة من أصل الديون السابقة، إيجابيا منذ سنة 2011، بمعدل 894 مليون درهم بين سنتي 2011 و2014. وتعكس هذه الأرقام المستوى المتواضع لمديونية الجماعات الترابية.

كما سجل الرصيد المالي، والذي يساوي الفرق بين الرصيد دون احتساب الديون والتغير الصافي للديون، مبلغا سلبيا ب 147 مليون درهم برسم 2012، بعد أن كان إيجابيا سنة 2011 بمبلغ 1,6 مليار درهم. ويرجع ذلك، في المقام الأول، إلى تراجع الرصيد دون احتساب الديون على الرغم من الارتفاع الذي عرفه التغير الصافي للديون بمبلغ 309 مليون درهم خلال الفترة الفاصلة بين السنتين. لكن هذا الرصيد بلغ 1,7 مليار درهم سنة 2013 ثم انخفض إلى 1 مليار درهم سنة 2014.

وقد بلغ جاري الدين أو الباقي من الديون المتأتي في مجمله من صندوق التجهيز الجماعي 13,1 مليار درهم سنة 2014، مسجلا ارتفاعا بمبلغ 719 مليون درهم مقارنة مع سنة 2013. وتعكس هذه الأرقام المستوى الضعيف لمديونية الجماعات الترابية، وهو ما يتيح لها هامشا مهما لإمكانية الاقتراض قصد تمويل استثماراتها في المستقبل.

ونتج عن مديونية الجماعات الترابية تحملات مالية بقيمة 901 مليون درهم برسم سنة 2014، أي بمعدل فائدة متوسط يقدر ب 6,9%. في حين سجلت الموجودات المالية مستوى مرتفعا نسبيا بحيث تجاوزت 28,4 مليار درهم، أي ما يعادل تقريبا مجموع المداخيل خلال سنة. ولم يصل مجموع عائدات هذه الموجودات المالية، والتي أدتها الخزينة العامة، سوى 259 مليون درهم برسم سنة 2014، أي بنسبة فائدة متوسطة تقل عن 1%.

وإجمالا، ومع ما يمكن إبداؤه من تحفظات حول التعديلات التي يمكن إدخالها على البيانات المحاسبية أخذا بعين الاعتبار لمبادئ المحاسبة على أساس الدورة المالية، فإن الجماعات الترابية تتمتع بوضع مالي يمكنها من الوفاء بشكل طبيعي بالتزاماتها.

تطور المؤشرات المالية للجماعات الترابية خلال الفترة ما بين 2011و2014

المبالغ بمليون درهم

المؤشرات المالية	2011	2012	2013	2014
المؤشرات المتعلقة بالميزانية				
مداخيل التسيير / ادخار التسيير	%37	%34	%35	%34
الادخار الخام / مداخيل التسيير	%35	%32	%33	%32
مؤشرات المديونية				
التحملات المالية / مداخيل التسيير	%3	%3	%3	%3
نفقات التسيير / خدمة الدين	%9	%10	%9	%9
مداخيل التسيير / الباقي من الدين	%39	%44	%42	%43
الباقي من الدين / الادخار الخام × 12 شهرا	13	17	15	16
الدين بالنسبة لكل فرد	24	24	26	27
مؤشرات المداخيل				
المداخيل الجبائية / مداخيل التسيير	%28	%31	%34	%28
مداخيل التسيير/ التحويلات الجارية المقبوضة	% 67	%63	%60	%61
مداخيل التسيير عن كل فرد بالدرهم	813	797	837	943
مؤشرات النفقات				
نفقات التسيير / ميزانية التسيير	%86	%87	%90	%83
نفقات الموظفين / نفقات التسيير	%59	%59	%57	%55
نفقات الاستثمار / ميزانية الاستثمار	%39	%59	%57	%43
نفقات الاستثمار / مجموع النفقات	%38	%39	%36	%34
مجموع النفقات عن كل فرد بالدرهم	858	909	882	961
نفقات الاستثمار عن كل فرد بالدرهم	324	357	313	319
امدادات الاستثمار / نفقات الاستثمار	%10	%14	%7	%4
تمويل الاستثمارات				
الادخار الخام / نفقات الاستثمار	%89	%71	%88	%90
الاستثمار / نفقات الاستثمار مداخيل	%18	%18	%20	%13
المتغير الصافي للدين / نفقات الاستثمار	%8	%10	%7	%7

وتفيد مؤشرات ادخار التسيير أو الادخار الخام إذا ما قيست بمداخيل التسيير، والتي تتراوح على التوالي بين 34% و37% أو بين 32% و35% بالنسبة للسنوات الأربع المعنية، بوجود هامش مرضي نسبيا للمناورة الميزانياتية، وهو ما يتيح للجماعات الترابية إمكانية تسديد ديونها وكذا تمويل جزء كبير من استثماراتها.

بالإضافة إلى ذلك، فجميع المؤشرات المتعلقة بالديون تفيد بالمستوى البسيط لمديونية الجماعات الترابية، حيث يقدر الدين للفرد الواحد بمبلغ 27 درهم فقط في أقصى الحالات، في حين لا تتجاوز خدمة الدين نسبة 10% من نفقات التسيير. أما التحملات المالية، فلا تتعدى نسبة 3% من موارد التسيير.

وبالنظر إلى الوتيرة الحالية للادخار الإجمالي الخام، فإنه يمكن سداد الديون الجماعية بالكامل خلال 16شهرا، وهي فترة جد قصيرة.

وتظهر المؤشرات، بخصوص الموارد، أهمية التحويلات الجارية، والتي تمثل برسم سنة 2014 حوالي ثلثي مداخيل التسيير، متبوعة بعائدات المداخيل الجبائية بنسبة حوالي 28%. وتبقي مداخيل التسيير في مستوى منخفض نسبيا لا يتعدى 3,3% من الناتج الداخلي الخام بواقع 943 درهم كمعدل سنوي للفرد.

أما نفقات التسيير، فتتصدرها تكاليف الأجور التي تمثل 55% خلال سنة 2014، مقابل 52% بالنسبة للدولة. وتبقى مساهمة نفقات الاستثمار في مجموع النفقات ذات مستوى مرضي نسبيا، إذ يصل إلى 34% خلال نفس السنة. غير أن الإشكال يكمن في انخفاض نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار التي لم تتجاوز 43% سنة 2014.

وبلغ متوسط النفقات الإجمالية للفرد الواحد ما يقرب من 961 درهم سنويا، في حين بلغ متوسط نفقات الاستثمار للفرد الواحد ما يناهز 319 درهم في السنة، وهي متناسبة مع متوسط مداخيل الجماعات الترابية للفرد الواحد.

ومن الناحية المالية، وبنفس المستوى من المداخيل، كان من الممكن رفع وتيرة الإنفاق المحلي لو أن الجماعات الترابية سلكت تدبيرا أكثر جودة لموجوداتها المالية وقامت بإدارة أفضل لمشاريعها الاستثمارية ولجأت بشكل أكبر إلى الاقتراض.

ثالثا. المالية المحلية والمالية العمومية للدولة

1. مقارنة ما بين المالية العمومية للدولة ومالية الجماعات الترابية

أ. النفقات العادية

بلغت النفقات العادية للجماعات الترابية خلال سنة 2014، ما قدره 20,8 مليار درهم مقابل 218,5 مليار درهم للدولة، أي بنسبة 8,7% من المجموع العام (الدولة والجماعات الترابية).

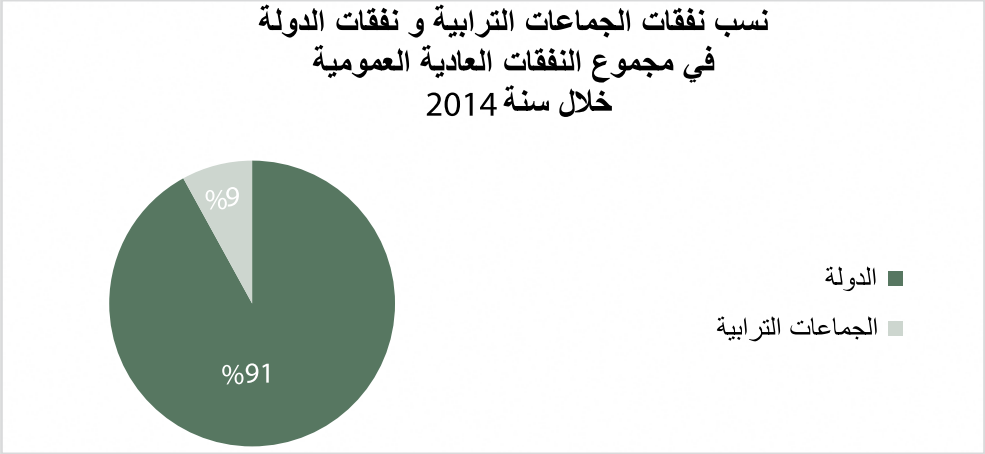

لقد تم رصد تشابه بين تركيبتي نفقات الجماعات الترابية ونفقات الدولة، خصوصا على مستوى الحصة التي تمثلها كتلة الأجور من مجموع النفقات العادية، حيث بلغت، في سنة 2014، نسبة 53% على مستوى الجماعات الترابية و47% بالنسبة للدولة.

تطورنسبة نفقات الموظفين للدولة وللجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

نفقات الموظفين	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات العادية للدولة	159 843	150 908	185 041	216 960	217 278	218 523
نسبة نفقات الموظفين من نفقات الدولة العادية	%46	%53	%48	%44	%45	%47
النفقات العادية للجماعات الترابية	14 293	15 527	17 664	18 249	19 900	20 837
نسبة نفقات الموظفين من النفقات العادية للجماعات الترابية	%58	%56	%57	%57	%55	%53

ويلاحظ تقلص نسبة نفقات الموظفين مقارنة مع مجموع النفقات العادية لدى الجماعات الترابية بخمس نقاط خلال الفترة 2009-2014، بينما ظلت هذه النسبة شبه مستقرة فيما يخص الدولة وبلغت أدنى مستوى لها سنة 2014 لدى الجماعات الترابية.

ونسبة إلى النفقات الإجمالية (للدولة والجماعات الترابية معا)، ظلت نفقات الجماعات الترابية في مستوى مستقر في حوالي 10% كما هو مبين في البيان التالي:

تطور النفقات الإجمالية للدولة والجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

النفقات الاجمالية	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات الاجمالية للدولة (دون الحسابات الخصوصية)	245 373	218 719	251 377	286 575	280 206	309 636
النفقات الاجمالية للجماعات الترابية	25 043	25 968	29 256	30 957	31 784	32 535
نسبة النفقات الاجمالية للجماعات الترابية من النفقات الاجمالية للدولة وللجماعات الترابية	%9,3	%10,6	%10,4	%9,7	%10,2	%9,5

ب. المديونية

لا يوجد وجه للمقارنة بين مستوى لجوء كل من الدولة والجماعات الترابية للاقتراض، حيث يبلغ جاري الدين لدى الدولة 576 مليار درهم أي 62% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، بينما لا يتجاوز 13 مليار درهم لدى الجماعات الترابية أي 1,4% من الناتج الداخلي الخام خلال نفس السنة.

إن موارد الجماعات الترابية المتأتية من القروض لا تمثل سوى 5% من مجموع موارد تمويلها سنة 2014 وسنة 2013، مقابل 6% سنة 2012. ويعود المستوى المنخفض لهذه الموارد إلى خضوع عملية الاقتراض لتأطير صارم قصد تفادي أي انزلاق في هذا الإطار من شأنه أن يكلف ميزانية الدولة بصفتها الضامن الأخير، كما يعود إلى الضعف النسبي للقدرات التدبيرية للمشاريع.

ج. المداخيل

بلغت مداخيل الجماعات الترابية سنة 2014 ما قدره 31,9 مليار درهم، مقابل 202,5 مليار درهم للدولة، أي بنسبة 13,6% من المجموع العام للمداخيل الإجمالية (للدولة والجماعات الترابية معا).

وقد ظل هذا التوزيع مستقرا في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2014، في حين سجلت مداخيل الجماعات الترابية، خلال نفس الفترة، نموا سنويا متوسطا بنسبة 4,5%، مقابل 3,1% للدولة.

وهكذا، يلاحظ أن نسبة نمو المداخيل لدى الجماعات الترابية تفوق تلك المتعلقة بالدولة.

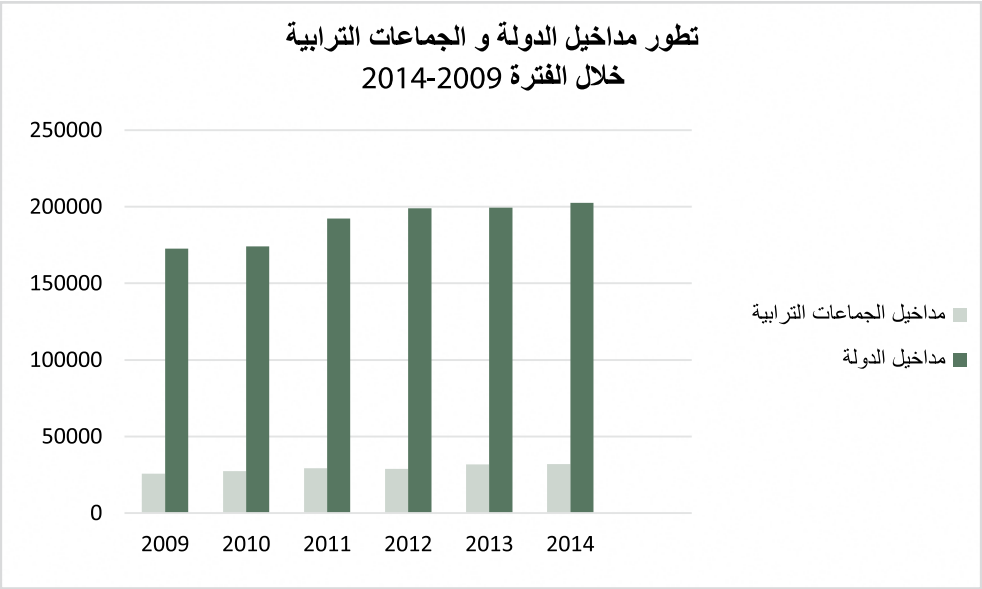

كما يستخلص من البيان التالي، فإن مداخيل الجماعات الترابية تمثل 14% من المداخيل الإجمالية للدولة والجماعات الترابية معا.

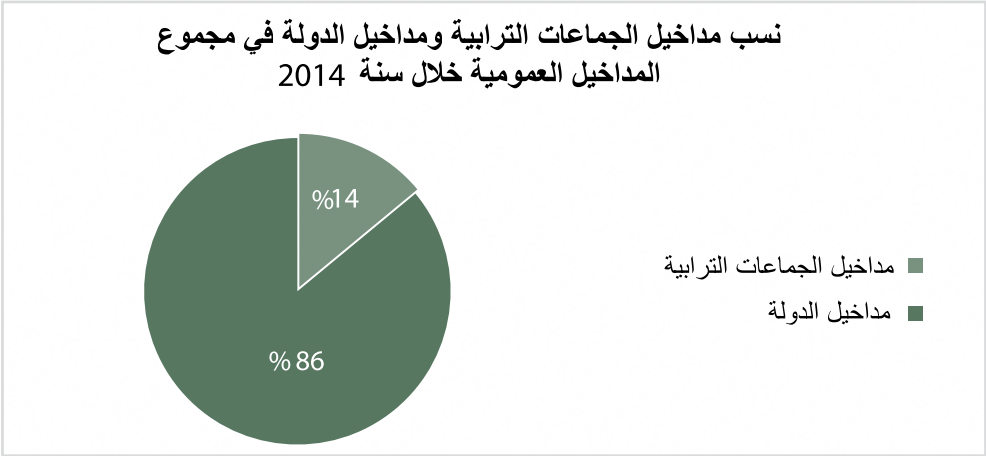

د. الاستثمارات

تقدر استثمارات الجماعات الترابية في سنة 2014 بمبلغ 10,8 مليار درهم، مقابل مبلغ 51,6 مليار درهم بالنسبة للدولة، وتحظى حصة الجماعات الترابية في الاستثمار العمومي بنسبة مرتفعة مقارنة بحصتها من المداخيل والنفقات العمومية.

وخلال الفترة 2009-2014، عرفت الاستثمارات ركودا نسبيا، إذ لم تسجل سوى زيادة لا تتجاوز 11%، وهي النسبة ذاتها المسجلة لدى الدولة.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن هذه الاستثمارات عرفت استقرارا نسبيا سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 لدى الجماعات الترابية، بينما ارتفعت بنسبة 13,8% لدى الدولة.

تطور استثمارات الدولة والجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

الاستثمارات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
استثمارات الدولة	46 219	47 031	50 023	48 515	45 348	51 612
استثمارات الجماعات الترابية	9 812	9 611	10 739	11 835	10 969	10 790
المجموع	**56 031**	**56 642**	**60 762**	**60 350**	**56 317**	**62 402**
نسبة الجماعات الترابية في المجموع	**%18**	**%17**	**%18**	**%20**	**%19**	**%17**

ويستخلص من البيان التالي فان استثمارات الجماعات الترابية تمثل 17% من الإستثمارات الإجمالية للدولة والجماعات الترابية معا.

نسب استثمارات الجماعات الترابية و استثمارات الدولة في مجموع الاستثمارات العمومية خلال سنة 2014

2. التحويلات من الدولة إلى الجماعات الترابية

بالموازاة مع مواردها الذاتية، تستفيد الجماعات الترابية من تحويلات مالية تمنحها لها الدولة في شكل مخصصات من منتوج الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، إذ كرس القانون الجاري به العمل سنة 2014 مبدأ توزيع منتوج الضرائب الأساسية للدولة، وذلك بتحويل جزء من هذا المنتوج لفائدة الجماعات الترابية حسب النسب المئوية التالية:

- 30% من منتوج الضريبة على القيمة المضافة؛
- 1% من منتوج الضريبة على الشركات؛
- 1% من منتوج الضريبة على الدخل.

وتعتبر هذه التحويلات مصدرا أساسيا للتمويل بالنسبة لغالبية الجماعات الترابية. وبالمقابل، تشكل هذه التحويلات عاملا حاسما بالنسبة للدولة في تقليص التفاوتات بين هذه الجماعات على مستوى المداخيل.

التحويلات من الدولة إلى الجماعات الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

التحويلات	2009	2010	2011	2012	2013	2014		المتوسط السنوي	معدل الفترة 2009-2014
الجماعات الحضرية	5 743	6 156	7 055	6 260	6 633	7 121	%38,4	6 495	%37,9
الجماعات القروية	4 009	3 961	4 510	4 593	5 139	5 453	%29,4	4 611	%26,9
العمالات والاقاليم	5 131	5 541	5 716	4 923	4 969	4 999	%26,9	5 213	%30,4
الجهات	1 068	610	643	808	894	984	%5,3	835	%4,9
المجموع	15 951	16 268	17 924	16 584	17 635	18 557	%100	17 153	%100

وخلال الفترة 2009-2014 استفادت الجماعات الحضرية في المتوسط من 38% من هذه التحويلات، تليها العمالات والأقاليم بنسبة 30% والجماعات القروية بنسبة 27% ثم الجهات بنسبة 5%.

نسبة توزيع المداخيل المحولة خلال فترة 2009- 2014
حسب صنف الجماعة الترابية

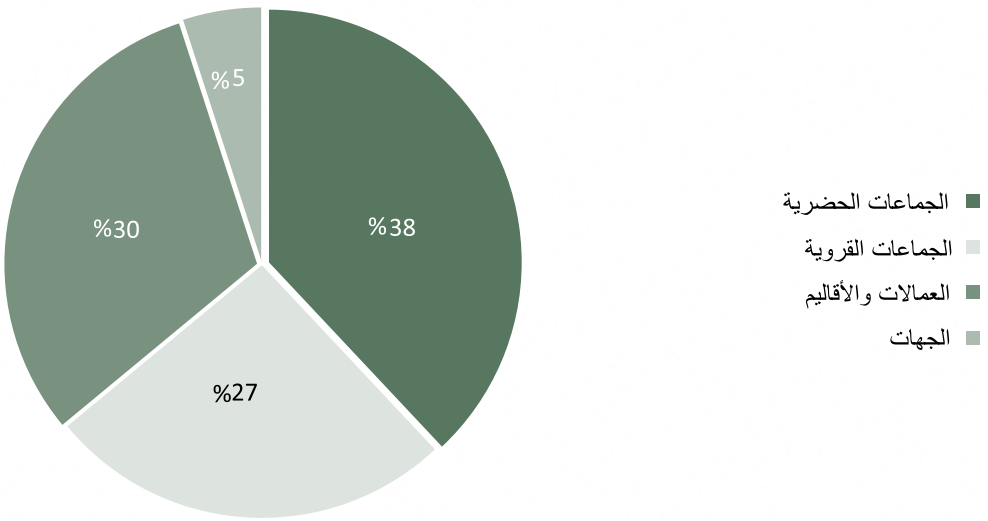

خلال الفترة 2009-2014، ظلت الأقاليم والعمالات الأكثر تبعية للدولة ماليا، حيث شكلت تحويلات الدولة إليها 89% من مداخيلها العادية، مقابل 43% بالنسبة للجماعات الحضرية التي سجلت بذلك أدنى نسبة تبعية بالمقارنة مع الجماعات الترابية الأخرى. وقد بلغ هذا المؤشر سنة 2014 نسبة 42,6% للجماعات الحضرية مقابل 74,5% للجماعات القروية و 83,6% للعمالات والأقاليم و 51,8% للجهات.

مؤشر التبعية المالية حسب صنف الجماعة الترابية خلال الفترة 2009-2014

المبالغ بمليون درهم

التحويلات	الجماعات الحضرية	الجماعات القروية	العمالات والاقاليم	الجهات
مجموع التحويلات (المتراكم)	38 968	27 665	31 279	5 007
مجموع المداخيل العادية (المتراكم)	91 696	38 943	34 998	8 994
التبعية المالية	%43	%71	%89	%56

مؤشر التبعية المالية = الحصة في منتوج الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل/ مجموع المداخيل العادية

ويتراوح مستوى مساهمة حصة الضريبة على القيمة المضافة في مداخيل التسيير بين 43% و89%، مما يوضح التبعية البنيوية للجماعات الترابية اتجاه هذا النوع من المداخيل حتى فيما يتعلق بتغطية نفقات تسييرها.

خـاتـمة

عرفت مداخيل الجماعات الترابية، بشكل إجمالي، استقرارا سنة 2014، مقارنة بسنة 2013، حيث بلغت، على التوالي، 31,9 مليار درهم و31,8 مليار درهم. غير أن الموارد الذاتية المكونة خصيصا من الموارد الجبائية سجلت تراجعا هاما بلغت نسبته 8,5% بعد الرقم القياسي المسجل سنة 2013 التي شهدت منح إعفاءات استثنائية همت الزيادات والفوائد. وتمت تغطية هذا التراجع بالزيادة في الموارد المنقولة التي عرفت نموا بنسبة 6,4% .

وهكذا، ما يزال التمويل المالي للجماعات الترابية رهينا بهذه التحويلات المالية للدولة.

أما النفقات العادية، فقد بلغت 20,8 مليار درهم سنة 2014 بزيادة 4,7% تمثل فيها كتلة الأجور نسبة 53%. ونتيجة تجميد الانخراط في أسلاك الوظيفة العمومية المحلية، فقد باتت الجماعات الترابية تتحكم بشكل أفضل في نفقات الموظفين، حيث استقرت في حوالي 11 مليار درهم.

وبناء على التطور الحاصل في المداخيل والنفقات العادية، فإن الرصيد العادي لم يسجل تغيرا ملحوظا، حيث استقر في حدود 11 مليار درهم.

وفيما يتعلق بالمجهود الاستثماري، فقد عرف استقرارا نسبيا في حدود 11 مليار درهم، غير أن نسبته داخل الناتج الداخلي الخام تراجعت من 1,3% سنة 2013 إلى 1,2% سنة 2014، كما انخفضت نسبة إنجاز الاستثمارات من 57% سنة 2013 إلى 43% سنة 2014.

وبصفة إجمالية، تتمتع الجماعات الترابية بوضعيات مالية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، فضلا عن توفرها على قدرة واسعة للتمويل بواسطة الاقتراض وطاقة مهمة من الموارد الذاتية تتيح لها تعبئة موارد إضافية.

إن هذه الميزات إذا ما تم استغلالها بشكل أمثل، من شأنها أن تمكن الجماعات الترابية من المساهمة بشكل أفضل في تحسين مستوى عيش الساكنة وخلق الثروات الوطنية. غير أن تحقيق هذا الهدف يظل رهينا بتعزيز الحكامة وتحسين القدرات التدبيرية والتنظيمية للجماعات الترابية على مستوى إعداد وقيادة وتتبع مشاريع الاستثمار الخاصة بها وتدبير مواردها البشرية.

وارتباطا بمقتضيات الشفافية المالية، يتضح أن الجماعات الترابية ما زالت لا تتوفر على وضعيات مالية تتيح إعطاء صورة صادقة لأصولها وخصومها ولوضعياتها المالية ولالتزاماتها وحقوقها، مما يحد من مقروئية نتائجها.

كما ينبغي أن يتطور الإطار المحاسبي المتعلق بالميزانية بالموازاة مع تنزيل التصميم المحاسبي للدولة الذي يستند إلى المعايير المحاسبية المعمول بها على الصعيد الدولي في القطاع العام، وهو الأمر الذي يتماهى مع الأهداف المنصوص عليها في المرسوم رقم 441-09-2 بمثابة نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية وهيئاتها الصادر سنة 2010، والذي ينص على مسك محاسبة عامة طبقا لتصميم محاسبي مصادق عليه بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزير الداخلية، ويكون خاضعا في مبادئه للمدونة العامة للتنميط المحاسبي.

وفي هذا السياق، يجب إعداد محاسبة شمولية لقطاع الجماعات الترابية برمته من خلال دمج مساهماتها المالية المباشرة وغير المباشرة ومحاسبة المؤسسات العمومية المحلية التابعة لها.

علاوة على ذلك، يجب تأهيل أنظمة المعلومات المرتبطة بالجماعات الترابية بالموازاة مع الإصلاحات التي تقوم بها الدولة بشكل خاص والقطاع العام بشكل عام، لاسيما بعد المصادقة مؤخرا على القانون التنظيمي لقوانين المالية.

وفي هذا الإطار، يجدر العمل على إخضاع المالية العمومية المحلية لقانون تنظيمي جديد ينهل مبادئه وميكانيزماته وأدواته من القانون التنظيمي لقوانين المالية.

ويتعلق الأمر هنا، بالأساس، بكل ما يخص عرض برامج الاستثمار في شكل مشاريع ومهام وإعداد مشروع حول الأهداف المرجو تحقيقها وإجراء تدقيق سنوي لمدى تحقيق هذه الأهداف ومسك محاسبة للدورة والإشهاد على صحة الحسابات وإضفاء الطابع التحديدي على التحملات المتعلقة بالموظفين.